



السيد الرئيس،

ما زلنا قلقين للغاية إزاء تقاعس مملكة البحرين عن التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان لمعالجة حالة حقوق الإنسان المتدهورة في البحرين. على الرغم من التصريحات المستمرة بالقلق والإدانة من هذا المكتب، فإن البحرين تخفق في العمل بنشاط مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ويعاني مواطنو البحرين نتيجة لذلك.

تدعي الحكومة البحرينية على الدوام التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان. ومع ذلك، ترفض الحكومة المشاركة في الإجراءات الخاصة بحسن نية. في السنوات الأخيرة، ألغت البحرين مرتين زيارة المقرر الخاص السابق المعني بالتعذيب، ولم يُسمح لآلية الإجراءات الخاصة بزيارة البحرين منذ عام 2006.

كما أخفقت الحكومة البحرينية في التعاون مع المفوض السامي نفسه - على الرغم من الطلب بزيارة البحرين، إلا أن الحكومة رفضت السماح للفريق التقني التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بزيارة وتقييم حالة حقوق الإنسان. بدلاً من ذلك، أدلى وزير الخارجية نفسه بتصريحات علنية تهاجم مصداقية وكفاءة المفوض السامي، منتهكاً بذلك القواعد الدبلوماسية الأساسية.

بالنظر إلى الإساءات المنتظمة والشائعة في البحرين، فإن التزام البحرين بالتعامل الإيجابي والبناء والاستباقي مع هذا المجلس والإجراءات الخاصة هو أمر أساسي. لذلك ندعو البحرين إلى إصدار دعوات ثابتة إلى أي ولاية لزيارة المملكة، والسعي إلى تعاون حقيقي مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

شكراً.